الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين عامي 1882-1914 في وثائق الأرشيف العثماني والمناهج المطبقة في انتقال الأراضي إلى الصهاينة

عمر تللي أوغلو*

ملخص: تتناول هذه الدراسة انتقال الأراضي الفلسطينية إلى اليهود خلال الفترة الواقعة بين عامَي 1882 – 1914م، والطرق المتبعة لهذا الغرض. هناك مزاعم بأن الفلسطينين باعوا أراضيهم لليهود طوعًا، وتُعتَمد هذه المزاعم كما لو أنها حقيقة تاريخية، لكنها في الواقع لا تمتّ إلى الحقيقة بصلة. ففي تلك الفترة بُنيت عشرات المستوطنات اليهودية في فلسطين، ووُطِّن آلافُ المهاجرين اليهود في هذه المستوطنات التي بُنيَت على الأراضي الفلسطينية بعد اغتصابها من الفلاحين الفلسطينيين باستعمال طرق وأساليب مختلفة، والأرشيف العثماني يضم آلاف الوثائق المتعلقة بأعمال الصهاينة في فلسطين في هذه الفترة. حاولنا في هذه البحث أن نسلّط الضوء على طرق انتقال الأراضي الفلسطينية إلى اليهود بالاستناد إلى وثائق الأرشيف. ويمكننا سرد هذه المناهج على النحو الآتي: الرشوة، البيع عن طريق التنفيذ [القضائي]، بيع بالوفاء، الفراغ بالوفاء، البيع بالضغط والتهديد والابتزاز، احتلال الأراضي المحلولة، الشراء بأسماء مستعارة، الشراء بالوثائق المزيفة، الشراء بأسعار مغرية، بيع واحتلال الأراضي الوقفية، الدخول في رعايا الدولة العثمانية لتجاوز القيود المفروضة على التملك، عدم الامتثال للأحكام القانونية.

* باحث، تركيا

Jewish Immigration to Palestine (1882-1914) and Methods Used for Land Transfers to Zionists

ÖMER TELLİOĞLU*

ABSTRACT This article examines how the Palestinian lands were passed into the hands of the Jews in 18821914-. It is claimed that the Palestinians voluntarily sold their land to the Jews. This claim is considered as a historical fact, however, this is not what the historical course of events suggests. Between 18821914-, dozens of Jewish colonies were established in Palestine and thousands of migrants were settled in these colonies. These colonies were built on lands taken away from the Palestinian peasants by different methods. There are thousands of documents in the Ottoman Archives about the activities of Zionists in Palestine during this period. In this article, we tried to clarify the methods of transferring Palestinian lands to Jews based on archival documents.

* Researcher, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/3)
141 - 115

Doi: 10.36360/1560-008-003-008

مدخل:

جرت هجرة اليهود إلى فلسطين على مرحلتين حتى عام 1914، ويُشارُ إليها بعبارة "عالية" بحسب اليهود، "فالعالية الأولى" هي موجة الهجرة الأولى التي امتدت من عام 1882 حتى عام 1903، و"العالية الثانية" هي موجة الهجرة التي امتدت من عام 1904 حتى عام 1914، إذ هاجر إلى الأراضي الفلسطينية في "العالية الأولى" حوالي 20-30 ألف يهودي، وفي "العالية الثانية" بلغ عدد المهاجرين اليهود قرابة 35-40 ألف يهودي. [1] والسبب في كون هذه الأرقام تقريبية هو أن هؤلاء المهاجرين دخلوا فلسطين بالتهريب، وتوزعوا واستوطنوا في مناطق مختلفة. وهكذا نجد في وثيقةٍ بتاريخ 1893 دخول ما يزيد على 40 ألف يهودي إلى فلسطين، [2] وفي وثيقة أخرى بالتاريخ نفسه يرتفع هذا العدد إلى 60 ألفًا. [3]

فالمهاجرون اليهود دخلوا فلسطين بالتمويه بعد أن غفل عنهم بعض الموظفين، وسمح لهم بعضهم الآخر لأسباب متفرقة، والتفوا بذلك على الحظر المفروض عليهم من دخول الأراضي الفلسطينية. وقد دفع الممثلون عن التنظيمات اليهودية المسؤولة عن توطين هؤلاء المهاجرين مبالغ باهظةً في أغلب الأحيان لشراء الأراضي بالطرق غير الرسمية، وأحيانًا أخرى جرى البيع غير الرسمي بين البائع والمشتري، والحصول على وثيقة الطابو من موظفي الطابو استنادًا إلى سندات البيع التي جرت مباشرةً باسم اليهودِ أو بأسماء مستعارة أخرى. وكانت التعليمات التي تمنع إجراء هذا النوع من المعاملات قد أرسِلت إلى ولايتي سوريا وبيروت وسنجق القدس عام 1892. [4]

كان ميناء يافا البوابة الرئيسة لدخول المهاجرين اليهود إلى الأراضي الفلسطينية، ولم يكن هناك بحسب القواعد القانونية أيّ قيود على دخول الأجانب القادمين إلى فلسطين بهدف الزيارة. لكن الحكومة بدأت تتخذ عددًا من التدابير للحد من ذلك، ولاسيّما بعد شروع اليهود في عمليات الهجرة والاستيطان لأهداف سياسية بُعَيد عام 1880. فقد سُمِح لهم بالبقاء في فلسطين لشهر واحد بغرض الزيارة، وازدادت هذه المدة لتكون ثلاثة أشهر بناءً على اعتراض بعض الدول وفي مقدمتها إنكلترا، ثم عادت هذه المدة لتتقيد بشهرٍ واحدٍ بقرار شورى الدولة ومجلس الوكلاء، والهدف من ذلك هو الحيلولة دون استيطان اليهود القادمين إلى فلسطين للزيارة.

ولكن الأشخاص الذين دخلوا فلسطين بنِيّة الإقامة الدائمة جرى استيطانهم بصورة دائمةٍ في المستوطنات، أو في القدس وما حولها، ولم تطبق المؤسسات المعنية أيّ عقوبات على ذلك، وهذا أفضى إلى مشكلات إدارية، [5] فكانوا يُسجَّلون في دفتر النفوس كما لو أنهم مواطنون عثمانيون سابقون، أو مقابل الرشوة، أو يُسجَّلون كأنهم غادروا فلسطين في قيد جمارك يافا. وفي حال إخفاق المهاجرين اليهود الذين تخلو جوازات سفرهم من تأشيرة دخول القنصلية العثمانية من دخول فلسطين عبر ميناء يافا بالرشوة أو بوساطة وسطاء مثل القنصليات الأجنبية الأخرى- كانوا يتجهون بالسفن إلى ميناء بيروت، ومن هناك يدخلون فلسطين برًّا



بمساعدة التنظيمات اليهودية ذات الصلة.[6] فكان يجري تسجيل هؤلاء المهاجرين كما لو أنهم مواطنون عثمانيون سابقون من خلال التزوير في دفاتر النفوس مقابل الرشوة، وكان هذا النوع من الأحداث التي تقع في قضاء صفد ذات الأغلبية اليهودية موضوعًا إخباريًّا حتى في جرائد إسطنبول.[7]

فكان المهاجرون اليهود يصلون إلى الأراضي الفلسطينية عبر ميناء بيروت ثم حوران برًّا اعتمادًا على تذكرة العبور الصالحة لمدة شهر، والتي يحصلون عليها بحجة الذهاب إلى القدس، ثم يجري استيطانهم في الأراضي التي يشتريها إميل فرانك، وكيل البارون روتشيلد في المنطقة. وكان فراغ هذه الأراضي[8] يجري بعد الحصول على تعهدٍ بأنه لن يكون فيها توطين المهاجرين اليهود،[9] ولكنه يتضح أن هذا التعهد كان عديم الفائدة من الناحية العملية، كما يلاحظ في هذه الحالة والأمثلة الأخرى. ورغم التحقق من صحة هذه الحادثة فإنه لم يُتَّخَذ أي قرار بفرض عقوباتٍ على عائلة روتشيلد في هذا الخصوص، ولم يُتَّخَذ أي إجراءات بخصوص المهاجرين اليهود الذين جرى استيطانهم بالتهريب. كان الإذن بشراء الأراضي مشروطًا بعدم توطين المهاجرين فيها، لكن إميل فرانك ضرب بهذا التعهد عرض الحائط، وقدّم طلبًا للسماح باستيطانهم رسميًّا في منطقة حوران.[10]

علاوة على ذلك، أُعطيَت التعليمات للجهات المعنية بعدم السماح بالدخول الجماعي من الموانئ بتاريخ 24 كانون الثاني 1889، لكنها كانت خاليةً من شرط العدد حتى يُعَدّ الدخول جماعيًّا، ومن هنا كان المأمورون المعنيون يسألون عن العدد الذي يُشترط في اعتبار الجماعة، ففي الكتاب الذي أرسله متصرِّف عكا كتابًا إلى نظارة الخارجية عبر مقام ولاية بيروت بتاريخ 18 أيلول 1889: "وصل إلى عكا اثنا عشر يهوديًّا قادمون من فيينا وتريستا (Trieste)

جرت هجرة اليهـود إلى فلسطيـن على مرحلتين حتى عام 1914 ويُشارُ إليها بعبارة "عالية" بحسب اليهود "فالعالية الأولى" هي موجة الهجرة الأولى التـي امتـدت مـن عـام 1882 حتى عـام 1903 و"العالية الثانيـة" هي موجة الهجرة التي امتدت من عام 1904 حتى عام 1914

للذهـاب إلى صفد. ورغم أن تحريـرات نظارة الخارجية رقـم مئتـين بتاريـخ 24 كانـون الثـاني 1889 يتضمـن أمرًا بعدم السـماح لدخـول اليهود بصـورةٍ جماعية، فقد جرى وضع اليد مؤقتًا على جوازات سـفر هؤلاء اليهود المذكـورة أسـماؤهم نظرًا لغيـاب ذكر العـدد الذي يحدد اعتبار الدخول الجماعي. يرجى بيان الأمر في إلغاء إقامة هؤلاء الأشخاص أم لا". [11]

لكـن التدابـير المتخذة والقيـود المطبقـة وأوامر المنع المتعلقة بدخول اليهود إلى الأراضي الفلسطينية والإقامة فيهـا بصورةٍ دائمةٍ لم تكن تعني شـيئًا على أرض الواقع. فباعتبار تاريخ 25 أغسـطس 1893 "كان قد دخل فلسطين ما يزيد على 40 ألف يهودي هاجروا قبل إرادة السلطان بعدم قبول اليهـود". [12] إضافـة إلى ذلك جـرى إيصال المهاجرين إلى اليابسـة بالسـفن مقابل الرشـوة أو تدخل القنصليات الأجنبية، وتوزيعهم على المسـتوطنات على ألا يعودوا مرة أخرى إلى حيث أتوا. واسـتطاع هؤلاء المهاجرون دخول فلسطين بالإمكانات التي أمّنها لهم البارون روتشيلد رغـم جميع تعهداتـه بأنه لن يجري توطـين المهاجرين اليهود. وقد وُطِنَ هؤلاء الأشـخاص في المسـتوطنات المبنية على الأراضي التي اشتراها البارون روتشـيلد. وبلغ عدد المهاجرين الذين دخلـوا فلسـطين بطريقة غير قانونيـة 60 ألفًا عام 1893 بحسـب الجهات الرسـمية. [13] وفي الإخبارية التي وصلت إسطنبول من فلسطين عام 1900 وردت معلومات بأن فلسطين تعجّ باليهود الممنوعين من الإقامة في المنطقة، وأن هؤلاء الأشخاص لم يواجهوا أي عقبات باستثناء الذين رفضوا دفع الرشوة. [14]

بيع الأراضي والطرق المطبقة في موضوع الهجرة:

طُبِّقـت مناهج مختلفـة في انتقال الأراضي الفلسـطينية لليهود وبيعها لهـم، ومن المعلوم أن الأراضي التـي يطالب بها اليهود لم تكن أراضي بورًا مهجورة، فقد كانت بجوار هذه الأراضي التـي بيعت قـرىً وأراضٍ صالحة للزراعة، وكانت القرى والعشـائر المقيمـة في هذه الأراضي تشكل عقبةً كبيرةً أمام انتقالها وبيعها لليهود، فاندلعت حركات التمرد بتحريض من إنكلترا، ولُجِـئَ إلى ترويـع الشـعب بالسـلاح مـن أجل إبعادهـم مـن أراضيهم، وتحويـل وصف هذه الأراضي إلى أراضٍ محلولة [15] عبر القيام بتحريفات في سـجلات الطابو. ومن الجدير ذكره أن هذه الأحداث تزامنت مع دخول المخططات الموجهة لفلسطين حيز التطبيق عام 1882. [16]

اسـتُعمِلت مناهج وطرق متفرقة لتأمين الأراضي من أجل إقامة المسـتوطنات في فلسطين. فـإلى جانـب شراء الأراضي مبـاشرةً من أصحابهـا القانونيـين؛ يُلاحَظ كذلك الاسـتيلاء على الأراضي، ليس على أراضٍ محددة المسـاحات فحسـب، بل على قرى بأكملها، كما هو الحال في قريـة المطلـة، وذلك عبر طرقٍ ملتويةٍ بالتعاون مع الإداريين المحليين، فعلى سـبيل المثال بيعت

أراض قرية المطلة التابعة لقضاء مرجعيون، بل بيعت كذلك بيوتهم لأوسوفيتسكي وكيل البارون روتشيلد بدون موافقة أصحابها، وبوساطة الإداريين المحليين. وفي برقية التلغراف التي أرسلها مختار القرية إلى الصدارة يبين الفلاحين أن المأمورين أجبروهم على مغادرة أراضيهم وبيوتهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، ولا يزالون يقيمون فيها، وطالبوا برفع هذا الظلم عنهم،[17] لكنهم لم يحصلوا على نتيجة إيجابية، وأخذت قرية المطلة الواقعة في أقصى شمال فلسطين والمحتلة عام 1896 مكانها في خارطة المستوطنات باعتبارها مستوطنة المطلة.

ومع حلول عام 1901 تبين استمرار بيع الأراضي في المنطقة، وتوطين الأشخاص الذي دخلوا فلسطين بطرق مختلفة في المستوطنات. ورغم الحظر الذي كان قائماً على شراء الأراضي المنظمات اليهودية التي تسعى إلى إقامة دولة إسرائيل وتوطين المهاجرين وبصورة نهائية في فلسطين بناءً على إرادة السلطان- كان شراء الأراضي يجري عن طريق وكلاء المنظمات اليهودية في المنطقة ومركزها عمومًا في الدول الأوربية. ويتضح من الشكوى التي تحمل توقيع محمد أرسلان بتاريخ 1901 أن أوسوفيتسكي[18] -أحد هؤلاء الوكلاء- اشترى أراضي شاسعة في منطقة طبريا، ووطّن المهاجرين اليهود فيها، وأن هؤلاء المهاجرين كانوا يزعمون أنهم يستفيدون من امتيازات تابعيتهم للدول الأوربية.[19]

والتحايل واحدٌ من الطرق المطبقة في شراء الأراضي، إذ تُلتَمس الحيل في نقل ملكية الأراضي التابعة للأشخاص المتوفين الذين ورثهم أطفال صغار يتامى إلى المنظمات اليهودية، والتعاون في ذلك مع المأمورين مقابل الرشوة. ففي الشكاوى المرسَلة بتوقيع فاضل عيسى مختار عشيرة الدلايكة بتاريخ 22 تشرين الأول 1320[20] ورد أن "جمعية فلسطين" الصهيونية استولت على جميع الأراضي التابعة للعشيرة، وأنها أخرجتهم من أراضيهم وديارهم، ووزّعتها على هذا وذاك. وأخفقت جميع محاولات الفلاحين المطالبة بحقوقهم بسبب تعاون الإداريين المحليين مع اليهود.[21]

وبُنِيت البيوت على الأراضي الميرية المحتلة من قبل وكلاء ناتان نرسيس بوساطة مدير تحريرات عكا في منطقة طبريا، واحتُلَّت الأراضي التابعة لعشيرة الدلايكة المجاورة، ووُضعَت تحت تصرف المهاجرين اليهود الذين سُكِّنوا في هذه البيوت. ولم يُكتَفَى بالتصرف الفضفاض فيما يتعلق بفعاليات اليهود المهاجرين، فتعدّى الأمر إلى إجبار السكان المحليين على مغادرة أراضيهم بمساعدة قوات الجندرمة، مخالفين بذلك جميع الأوامر والتعليمات القادمة من إسطنبول.[22] وقد أرسل فاضل عيسى مختار عشيرة الدلايكة المقيم في قضاء طبريا – لواء عكا/ ولاية بيروت برقية تلغراف إلى السلطان، ذكر فيها أصحاب 16 قطعة أرض مساحتها الإجمالية 1.733 دونماً، والأشخاص الذين انتقلت إليهم ملكيتها بوثائق بيع مزيفة على النحو الآتي:

"أنا العبد الفقير مختار عرب الدلايكة أصادق على صحة جميع المعلومات الواردة بإيجاز في هذا الجدول. إنني على معرفة تامة بأصحاب 16 قطعة أرض مساحتها 1733 دونماً،

وقد نُقِلَت جميع هذه الأراضي إلى الجمعية اليهودية بدون علمي، وإني لم أصادق على أي من هذه المعاملات، وإنه لم يجر تصديقها كذلك من قبل الحكومة المحلية. بنفس الشكل أعرض على مقام الخلافة العظيمة ورثة أصحاب الحق وانتقالاتهم بإضافتهم إلى هذا الجدول. نرجو إعادة الأراضي المسلوبة إلى أصحاب الحق، ورفع الظلم والكارثة عنهم" .[23]

كان المختار فضل عيسى قد تقدم سابقًا بشكاوى فيما يخصّ انتقال الأراضي التابعة لهذه العشيرة إلى اليهود، وبرقية التلغراف التي أرسلها إلى إسطنبول في 5 كانون الأول 1901 واحدة من تلك البرقيات حول بيع نصف الأراضي التابعة لهذه العشيرة لناتان نرسيس باسم شركة البنك الزراعي اليهودية التي مقرّها بيروت من قبل الشخص المدعو بربور توب بالحيلة. وورد في هذه البرقية أن والي بيروت وقائد الجندرمة عزيز بك مارسا عليه الضغط، وأن محاولاته بعدم نقل طابو الأراضي إلى اليهود لم تأت بالنتيجة .[24] وبهذه الطريقة جرى انتقال 12 ألف دونمًا تابعة للعشيرة إلى اليهود، وفي عام 1903 نُقِلَت ملكية ما مجموعه 18.500 دونمًا إلى اتحاد المستوطنات اليهودية بالتنسيق مع كالواريسكي ويوشع خانكين؛ منها 12 ألف دونم تابعًا لقبيلة دلايكة السهو، و3300 دونمًا باعها عباس أفندي زعيم البهائية، وبقية الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها من أراضي أم جوني .[25]

عدم تطبيق الأحكام القانونية:

إن معظم معاملات انتقال الأراضي التي جرى بيعها عند الحديث عن اليهود في فلسطين لا تخلو من المشكلات القانونية؛ لأن معاملات البيع ينبغي أن تتوفر فيها عناصر معينة من الناحية القانونية. هذا يعني أنه حتى تكون معاملة البيع سارية قانونيًّا يجب أن يوجد بائع لهذه الأراضي ومشترٍ وعقد للبيع. وعند تمحيص المعاملات ذات الصلة بانتقال الأراضي لليهود في فلسطين يُلاحَظ أنه حتى الأراضي التي بيعت -غير تلك التي بيعت بالحيلة أو تنظيم الوثائق المزورة- [26] كانت في معظمها تعج بالمشكلات القانونية؛ لأن أغلب الأراضي التي بيعت هي أراضٍ ميريةٍ أو وقفية. وبما أن اليهود والمؤسسات اليهودية الذين اشتروا هذه الأراضي محظورٌ عليهم الشراء بالمعنى العام، فإن صلاحية الشراء لدى المشتري تبقى ناقصة قانونًا، ومن ثَمّ فإن القسم الأكبر من هذه المبيعات باطلة عند تناولها في سياق التشريعات القانونية السارية.

فالأراضي الموجودة في فلسطين جميعها على وجه التقريب كانت أراضيَ ميرية، إضافةً إلى أراضٍ وقفيةٍ شاسعةٍ جدًّا. ومن هنا فإن هذه الأراضي هي الأراضي التي بيعت في الفترة التي ندرسها. فالدولة هي المالك الحقيقي للأراضي الميرية، وقد نقل موظفو الدولة وأصحاب النفوذ في المنطقة هذه الأراضي إلى اليهود مقابل مصالحهم الخاصة، وباعوها من دون موافقة الفلاحين الذين كانوا يستعملونها، وقد اتّضح ظهور عدد من المشكلات القانونية في هذه المبيعات اعتبارًا من بداية معاملات البيع، وجرى تحييد المأمورين الذين أصروا على العمل وفق القانون، ورفض هذه العقود بأساليب مختلفة.

وقد وقعت أحداث مختلفة فيما يتعلق بمعاملات البيع التي جرت بصورة تخالف القانون في المنطقة في هذه الفترة، فعندما أراد يهوديٌّ من رعايا الدولة الألمانية شراء أرض مساحتها 10.000 دونم عام 1903 على سبيل المثال رفض موظفو الدفتر الخاقاني (دفتر تحريرات الطابو) معاملات البيع هذه؛ لأنها كانت تخالف القانون، لكن اليهود استعانوا بوالي بيروت رشيد بك لعزل موظفي العقارات والدفتر الخاقاني الذين يعرقلون البيع. وافتُتِحت التحقيقات في الموضوع بناء على شكاوى وصلت إلى إسطنبول.[27]

طُبِّقت مناهج مختلفة في انتقال الأراضي الفلسطينية لليهود وبيعها لهم ومن المعلوم أن الأراضي التي طالب بها اليهود لم تكن أراضي بورًا مهجورة فقد كانت بجوار هذه الأراضي التي بيعت قرىً وأراضٍ صالحة للزراعة

وحسبنا هنا أن نذكر على سبيل المثال محتوى عريضة الشكوى المرسَلَة من طبريا. ففي هذه الشكوى التي أرسلها إلى الباب العالي مختار ومجلس شيوخ قرية الشجرة في قضاء طبريا، نلاحظ الرشوة، والقمع، والممارسات المخالفة للقوانين والأنظمة، والمعاملات التي قام بها المأمورون والإداريون المحليون بصورة تعارض مصالح الشعب. فقد حمل وكلاء المهاجرين اليهود الأجانب والمسؤولون في حكومة طبريا، بعض الناس على بيع أراضيهم بالوعود أحيانًا وبالتهديد أحيانًا أخرى. وكانوا يمنعون الأشخاص الذي يُحمَلون على بيع أراضيهم من الحضور في أثناء البيع في مركز القضاء، ويمنعون عقد البيع علنًا، ولهذا السبب كان باش كاتب المحكمة قاسم أفندي شُقير يبعث نائبه إلى القرية لتسجيل أسماء الأشخاص الذين سيجري بيع أراضيهم، لكنه في واقع الأمر كان يأخذ وكالة البيع من هؤلاء الأشخاص بطريقة وهمية. وكان اليهود الطالبون للأراضي ينظمون وكالة البيع بالتعاون مع القائم مقام والنائب والكاتب المذكور اسمه.

في هذه الفترة بيعت أراضي الذين ماتوا سابقًا، وأراضي الأشخاص الذي غادروا القرية منذ أمد بعيد، بتنظيم عقود الوكالة المزورة، وبالطريقة نفسها تسلّم الصهاينة أراضي العسكريين غير الموجودين في القرية؛ لأنهم كانوا تحت السلاح.[28] وكانوا يكتبون أحيانًا أسماء الموجودين في القرية إضافة إلى أسماء هؤلاء العسكريين، فالفلاحون في الغالب لا يعرفون القراءة، ويجهلون مضمون الوثائق التي تُنظَّم. وعند النظر في أوراق البيع يتضح أن المسؤولين في الحكومة أجروا معاملات البيع الناجزة، وحين علم والي بيروت بالموضوع أمر بمنع هذه المعاملات، واسترجاع أوراق الطابو، لكن وكيل اليهود المهاجرين تدخل في الأمر مستفيدًا من نفوذه في مركز الولاية،[29] وحمل العاملين هناك على اتخاذ قرار يخالف القوانين، وأرفق هذا القرار بإخبارية أرسلها إلى القضاء يبين فيها المبالغ التي دفعها لمأموري القضاء والمصالح التي حققها لهم مقابل الحصول على هذا القرار،[30] فنفّذ المسؤولون في الحكومة المعاملات حسب رغباته وبدون أن يرتفع لهم صوت. لم تكتف إدارة القضاء بذلك، فقامت بعمليات بيع أخرى لأراضي الذين هم في خدمة التجنيد وأراضي الأشخاص غير المقيمين في القرية وأراضي الأشخاص الذين ماتوا- لليهود وبأسلوب مشابهٍ، فأرسل الفلاحون عريضةً بذلك



إلى إدارة القضاء، فلم يعبأ أحد بهذه الشكاوى، ولم يتخذوا بشأنها أي إجراء، فقام الفلاحون بمراجعة مركز اللواء. وأُخِذَت إفادة المختار ورفاقه من قبل المستنطق، وطالبهم بمعلومات الطابو الخاصة بمعاملة البيع الثانية، ولم يجرِ التوصل إلى النتيجة في هذا الشأن أيضًا. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد كان التجار يملكون سندات ديون خاصة للفلاحين تعود لـ 15 عامًا، فقام اليهود بشراء هذه السندات بثمن بخس جدًّا باعتبار تقادمها، واستعملوها أداة يضغطون بها على الفلاحين من أجل كسر شوكتهم، فقام نائب القضاء بإصدار قرار يقضي لليهود بمبالغ كبيرة استنادًا على هذه السندات بشكل يخالف القانون. من جانب آخر، كان الفلاحون الذين تعرضوا لهذه المعاملة عاجزين عن دفع تلك المبالغ، بل كانوا عاجزين عن دفع مصاريف المحاكم التي تقدموا إليها لإنقاذ أراضيهم.[31]

فكان المأمورون المسؤولون عن تحريات الطابو يعطون طابو الأراضي لليهود الذين يملكون هذه السندات استنادًا إلى سندات البيع العادية التي تحصل بين الأشخاص، وقد أرسل والي بيروت كتابًا إلى مقام الصدارة يطلب فيه منع تسجيل الطابو بهذا النوع من السندات باعتباره مخالفًا للأصول في ولايتي سوريا وبيروت وسنجق القدس، ليكون قرار الحكومة الذي يحظر على اليهود امتلاك الأراضي في فلسطين قابلًا للتطبيق.[32]

البيع بالتنفيذ القضائي:

كان الهدف من تأسيس البنك الزراعي هو زيادة الإنتاج من خلال تأمين السيولة النقدية التي يحتاجها الفلاحون والمزارعون في الإنتاج، والإسهام ولو قليلًا في إنقاذ الفلاحين من حالة الفقر والعوز، ولكن النظام لم يعمل بهذا الشكل. فالفلاحون عجزوا عن دفع القروض التي أخذوها من البنك الزراعي في وقتها بسبب الجفاف واجتياح الجراد وسائر الأسباب الأخرى، فحجز البنك أراضي الفلاحين باعتبارها ضمانًا مقابل القروض، وعرضها للبيع.[33]

انتقل قسم من الأراضي الفلسطينية إلى أيدي اليهود نتيجة عرضها للبيع عبر مزايدة الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها بطريقة التنفيذ القضائي مقابل ديون أصحابها. وتحقق هذا البيع بشكلين: أولهما أن الفلاحين الفلسطينيين فقدوا أراضيهم عن طريق البنك الزراعي الذي هو مؤسسةٌ حكوميةٌ مباشرةً، والذي أُسِّس أصلًا لتلبية الاحتياجات النقدية للفلاحين والمزارعين الفلسطينيين.[34] فكانت هذه الأراضي التي حجزها البنك الزراعي مقابل الديون غير المدفوعة تُعرَض للبيع بالمزاد، وكان المشتري في هذا النوع من البيع إما اليهود والشركات اليهودية مباشرةً أو الوكلاء العقاريون المحليون الذين يقومون بالسمسرة من أجل هؤلاء الأشخاص والشركات. فمثلًا في عام 1909 اشترى شخصٌ أجنبيٌّ أرضًا في طبريا جرى بيعها من قبل البنك الزراعي بالمزاد.[35]

هناك أرض أخرى عُرِضَت للبيع بالمزاد بعد حجزها من قبل البنك الزراعي في غزة، وهي الأرض التي بيعت ليوسف مويال الذي أصبح من رعايا الدولة العثمانية بعد أن استقر في فلسطين بصفته يهوديًّا مهاجرًا.[36] ورغم أن المأمورين المحليين أعرضوا عن القيام بمعاملة الانتقال بحجة أن بيع الأراضي لليهود المهاجرين محظورٌ، إلا أنه جرى إرسال تعليمات من قبل إسطنبول إلى متصرف القدس يسمح بإجراء هذه المعاملة.[37] وأصبح الناس في يافا التي ينشط فيها الصهاينة كثيرًا عاجزين عن سداد الديون التي اقترضوها من البنك الزراعي، فطلب الفلاحون معونات من الدولة للاحتفاظ بالأراضي التي هي مصدر رزقهم ومعيشتهم، وعدم فقدانها مقابل هذه الديون التي لم يستطيعوا سدادها،[38] لكن عملية الحجز استمرت، لأن الأراضي المحجوزة جرى إظهارها على أنها ضمانات مقابل الديون، ومن ثَمّ لم يكن هناك أيّ عائق قانوني أمام حجزها ثم بيعها بالمزاد.

كان البنك الزراعي يوفّر للفلاحين إمكانية الاقتراض مقابل تقديم أراضيهم بوصفها ضمانات، وفي حال عجزهم عن سداد الديون كان البنك يضع يده على هذه الأراضي بالتنفيذ القضائي، ويعرضها للبيع بالمزاد. وبحسب هذا القانون فإن المدين لا يستطيع إيقاف عملية البيع حتى لو ذهب إلى المحكمة بأدلةٍ للاعتراض على وضع الأراضي تحت التنفيذ القضائي القسري.[39]

لم تكن أراضي الفلاحين الفلسطينيين تُحجَز وتُعرَض للبيع بالمزاد بسبب الديون الواجب سدادها للبنك فحسب، بل كذلك بسبب ديون الضرائب الواجب سدادها للدولة. وكون

هـذه الأراضي ميريـة أو وقفية لا يغير من الوضع شـيئًا.[40] من جانب آخر، لم يكن باسـتطاعة الفلاحين دفع الضرائب المرتفعة التي يطالبون بدفعها في سـنوات الجفاف والقحط أو الآفات كاجتيـاح الجراد. ولذلك كان الحجز يأتي لتحصيل الضرائب، ويزداد فقر الفلاحين الذين هم فقراء أصلًا، إثر حجز أراضيهم وعرضها للبيع بالمزاد. والمحضر المرسَـل من قضاء مرجعيون يبين هذا الموضوع بشـكل وجيز، وفيه أن الفلاحين غير قادرين على دفع الضرائب المسـتحقة، وأنهـم يعملون في الأراضي الموضوعة تحت تصرف اليهـود في صفد وطبريا مقابل أجرةٍ يوميةٍ ضئيلـةٍ لا تكفـي لتأمين قـوت يومهـم. وأصبح هـؤلاء الفلاحون أجـراء لـدى اليهود ذوي الجنسـيات الأجنبية أو "الإسرائيليين" على حد قولهم، وأخذوا يعملون أجراء لهم في الأراضي التي هي أصلًا ملكٌ لهم.[41]

آلية الرشوة:

تمكـن اليهـود من تجاوز جميـع التدابير المتخذة بشـأن حظر بيع الأراضي لليهـود الذين هم رعايا دول أجنبية، وحظر هجرتهم إلى فلسـطين، مستعملين في ذلك أساليب مختلفة. والرشوة التي يتلقاها المأمورون الإداريون المحليون واحدة من هذه الأسـاليب وأكثرها فعاليةً. إذ كان الفساد والرشوة أمرًا اعتياديًّا لدى الموظفين العاملين في المؤسسات العامة من أدنى درجاتها إلى أعلاها، وهذا الأمر شـكل أكبر وأهم المشـكلات خلال الأعوام المئة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، إضافةً إلى (البخشـيش) الذي اكتسـب رواجًا باعتباره نوعًا علنيًّا من أنواع الرشـوة. فكان هذا الوضع سـببًا من الأسباب الرئيسـة وراء انحطاط مالية الدولة رغم جميع الترتيبات والتدابير القانونية المتخذة، وأفضى إلى فساد كامل الإدارة في الضواحي، وفقدان الشعب قوته الإنتاجيـة، وإلى الفقـر والانحلال الأخلاقـي. فكان المسـتثمرون الأجانب وأوسـاط العمل يحصلون بأريحية على الامتيازات كافة في إسـطنبول بالرشـوة، في وقت يفتقر فيه عامة الشـعب الـذي يبحث عـن حقوقه إلى من يخاطبه. ومما يبين هذا الوضع بوضوح بقاء معظم الشـكاوى المرسَـلة المتعلّقة بالأسـاليب غير القانونية المطبقة لدى بيـع الأراضي لليهود إلى جانب الأمثلة الأخرى في فلسطين بلا نتيجةٍ رغم جميع الإجراءات البيروقراطية.

في رسـالة الإخبار المرسَـلة المتعلقة بتعاون قائد شرطة القدس سـليمان أفندي للمطارَدين اليهـود مقابـل تلقيه الرشـوة ورد أن اليهود الذين يحملون جنسـية الـدول الأجنبية قدموا إلى القدس عام 1894 بدون أن يكون بأيديهم تذكرة عبور، وجرى تسجيلهم في المدن كما لو أنهم كانوا يسكنون فيها منذ القديم، وذلك مقابل رشوة مقدارها عشر ليرات عن كل شخص.[42]

يُفيد كتابُ إخبارٍ خالٍ من التوقيع، مرسـلٌ من القدس إلى مقام الصدارة ونظارة الداخلية عام 1895 أن متصرِّف القدس إبراهيم حقي باشـا أبدى موقفًا متسـامحًا بسـبب الرشوة التي أخذهـا مقابل إسـكان اليهود في فلسـطين والسـماح لهم بالبنـاء رغم أن ذلـك كان ممنوعًا بأمر السـلطان. وفي قضـاء يافـا جرى حل شـؤون اليهـود المخالفة للقوانـين بوسـاطة القائم مقام الأسـبق موسى كاظم أفندي. وفي هذه الفترة خرجت المستوطنات اليهودية المبنية في الأراضي

التي استولى عليها اليهود في يافا؛ من كونها قرى، وأصبحت بلداتٍ. وكان متصرف القدس حقي باشا يرسل مفوضه كل أسبوع إلى يافا للسماح لليهود المهاجرين من أوربا بالدخول مقابل خمس ليرات عن كل فرد، ويطّلب منه أن ينظم دفترًا حتى يكون على اطلاع على كل شيء في هذه الإجراءات المرتكبة. يذكر الإخبار أنه جرى السماح لخمسة عشر يهوديًا أغنياء هاجروا من بخارى للإقامة في القدس والقيام بالفعاليات التجارية قبل ثمانية أشهر (2 شباط 1895) مقابل رشوة مقدارها 100 ليرة عن كل فرد. وبنفس الشكل جرت كتابة "عاد إلى بلده" بجانب أسماء اليهود الذي سمح لهم بالعبور إلى البر من ميناء يافا مقابل الرشوة؛ في دفتر السجلات، ومن هنا حماهم من ملاحقتهم في فلسطين، وهكذا لم يرجع اليهود القادمون إلى القدس إلى حيث أتوا.[43] ولم يجر تسجيل اليهود العابرين من يافا في بعض الأحيان مقابل الرشوة،[44] لذلك لا تملك الدولة أي سجلات تثبت وجودهم في فلسطين. من جانب آخر، أرسل أمر عام 1892 يمنع بيع الأراضي الميرية لليهود، وإن كانوا مواطنين عثمانيين، إلا أن هذا النوع من الأوامر والمحظورات لم يُجْدِ شيئًا في منع انتقال الأراضي لليهود في المنطقة.

ومن الطرق الأخرى لخرق حظر الهجرة تسجيل المهاجرين الذي وصلوا إلى فلسطين بالتهريب في دفتر النفوس كما لو أنهم مواطنون عثمانيون سابقون، وذلك بإعطاء الرشوة للمأمورين المعنيين بالأمر، ومن الأمثلة الأخرى على هذه الطريقة نذكر حالة 140 عائلة يهودية جاءت إلى حيفا من روسيا على متن سفينة عام 1893 وساعدهم مأمور شرطة حيفا عزيز ومأمور الدرك علي آغا في العبور إلى البر بعد أن كان ممنوعًا عليهم ذلك بسبب قرار الحظر. وجرى تنظيم وثيقةٍ مزورةٍ بأنهم مواطنون عثمانيون سابقون خلال اليوم الذي خرجوا فيه إلى البر، ووُزِّعوا على المستوطنات في مناطق مختلفة بالقضاء. وبالشكل بنفسه سمح الشرطي عثمان أفندي لخمس عوائل يهودية جاءت إلى القدس بالتهريب قادمين من إيران بالعبور من الجمارك، والذهاب إلى حيث يشاؤون، وذلك مقابل رشوة مقدراها عشر ليرات.[45]

وكذلك الشكوى التي كتبها الرئيس الروحي للروم بخصوص قائم مقام طبريا الذي استعمل صلاحياته لصالح الشركات اليهودية والأشخاص الذين يسمسرون لهم مقابل الرشوة- تشير إلى انتشار الاستغلال. ويبدو أن قائم مقام طبريا مارس الضغط على المزارعين الرافضين التنازل عن أراضيهم وحملهم على بيع أراضيهم لمنظمات يهودية، مثل: اتحاد الاستيطان اليهودي (JCA) والصندوق الوطني اليهودي[46] (JNF).

وإحدى الوثائق المهمّة التي تشير إلى انتشار الرشوة ابتداءً من المأمورين من الدرجات الدنيا وصولاً إلى الإداريين من الدرجة العليا هي المشهد الذي ظهر إثر التحقيقات التي جرت من قبل السرعسكر[47] بناء على إخباريات وردت من محلها عبر قيادته في القدس. ويتضح من الإخباريات المرسَلة من القدس أن متصرف القدس كاظم بك[48] سمح لليهود والأجانب بامتلاك الأراضي في القدس وما حولها مقابل الرشوة والمصلحة. وأُرسل محضر التحقيقات الذي أعدته القيادة المعنية مع القسم الذي يثبت أن متصرف القدس تلقى الرشوة بعد

تمكن اليهود من تجاوز جميع التدابير المتخذة بشأن حظر بيع الأراضي لليهود الذين هم رعايا دول أجنبية وحظر هجرتهم إلى فلسطين مستعملين في ذلك أساليب مختلفة. والرشوة التي كان يتلقاها المأمورون الإداريون المحليون واحدة من هذه الأساليب وأكثرها فعالية

التحريات التي أُجريت بناء على هذه الإخباريات؛ إلى مقام السرعسكر بتاريخ 16 تموز 1903. يتضمن هذا المحضر معلومات تفصيلية عن مقدار الرشوة في 42 قلمًا، والمقصد الذي جرى تلقيها من الأشخاص بسببه. وتبين من التحريات أن متصرف القدس تصرف بشكل يخالف الجهود التي بذلها الإداريون السابقون لمنع اليهود والأجانب من امتلاك الأراضي والإسكان في القدس وما حولها، والأوامر الصادرة في هذا الصدد. وأنه جرى إبداء التسهيلات كافة لبيع الأراضي لليهود بوساطة أنطون كسر أفندي في يافا، ومدير مدرسة اليهود في القدس مسيو عينتابي، وممارسة الضغوطات على أصحابها المحليين ليبيعوا أراضيهم لهؤلاء اليهود، وبهذا الشكل ذهبت الأراضي المقدسة من اليد، وأصبح الفلاحون الفقراء يعملون خدمًا في المستوطنات اليهودية". [49]

وتفيد التحريات أن كاظم بك تلقى 250 ليرة من أجل أرض مساحتها 900 دونم بيعت لليهود في قرية مرقد الخراب في قضاء يافا، و150 ليرة من أجل الأراضي التي بيعت لليهود من قبل إبراهيم أبو الهدى في قضاء يافا، و250 ليرة من جمعية خيرية يهودية، وألف ليرة "نقدًا من باب الهدية" من قبل مدير مدرسة اليهود مسيو عينتابي، وذلك من أجل تأمين الإسكان، والقيام بالإجراءات اللازمة كافة في هذا الشأن، والسماح بشراء الأراضي التي يريدونها. [50] وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من غير الصواب القبول بأن جميع الإداريين في المنطقة تعاونوا مع اليهود مقابل الرِّشا والمصالح الشخصية، وأنهم أمّنوا التسهيلات كافة فيما يتعلق بشراء الأراضي والهجرة والإسكان، فهناك دراسة تثبت بوضوح أن رؤوف باشا الذي تولى منصب متصرف سنجق القدس خلال الأعوام 1876-1888 مثلًا كان صادقًا ومخلصًا وصاحب إرادة، [51] ولكن التدابير التي اتخذها ضد أعمال اليهود غير القانونية في فلسطين لم تُكلّل بالنجاح في الغالب، وذلك بسبب تدخل القنصليات الأجنبية. [52]

وقد سمح إبراهيم باشا، متصرف القدس عام 1892 ببيع الأراضي للأجانب والمهاجرين اليهود، بصورة تخالف قرار الحظر، وببناء الأحياء على هذه الأراضي مقابل الرِّشا، وأُعطيَت التعليمات لوالي سوريا للقيام بالتحقيقات سرًّا بشأن هذا العمل وسائر أعمال الفساد التي قام بها هذا المتصرف. [53]

لم تكتف المنظمات الصهيونية الناشطة في مسألة فلسطين بإعطاء الرِّشا للموظفين الحكوميين، لبلوغ أهدافها وتجاوز العقبات القانونية، فعملت على كسب مودة المؤسسات الإعلامية بالمال وعلى رأسها الصحفيون الذي كانوا يكتبون ضدها. [54]

وأرسلت الشركات ذات الصلة بالبارون روتشيلد في أوربا "الأموال الطائلة" لوكلائها في فلسطين؛ بغية كسب مودة الموظفين الحكوميين وأصحاب النفوذ في المجتمع، وتجاوز العقبات

القانونية التي تقف أمام فعالياتها. أما الموظفون الذين كانوا يتلقون هذه الأموال فكان معظمهم يعتقدون أن هذه الأموال إنما هو إحسان، في حين أن العاملين لصالح هذه الشركات التي تبدي نشاطًا في فلسطين كانوا يسجلون الأموال التي يوزعونها لحل أمورهم، ويرسلون هذه السجلات إلى مراكز الشركات والمنظمات ذات الصلة في أوربا. علاوة على ذلك، كان يجري إعداد تقارير حول شخصيات الموظفين وأحوالهم الشخصية، ومن ثم إرسالها إلى المراكز ذاتها.[55]

البيع بالوفاء والفراغ بالوفاء:

هناك طريقة أخرى لجأ إليها اليهود من جنسيات الدول الأجنبية لتجاوز العراقيل الموجودة أمام انتقال الأراضي إليهم، ألا وهي الاستفادة من الثغرات الموجودة في القوانين، وتسجيل الأراضي التي لا يستطيعون نقل الطابو الخاص بها إلى ملكيتهم عن طريق البيع بالوفاء[56] والفراغ بالوفاء. ولأن القانون لم يكن يسمح لهم بتسجيل الأراضي التي اشتروها في قرى الجاعونة والزبيد وميرون وقباعة وعَلْما وعين الزيتون بأسمائهم في الطابو- فقد أجرى اليهود الذي هاجروا إلى صفد القادمون من روسيا معاملة البيع بالوفاء، ولكن هذا النوع من معاملات البيع والانتقال وجدتها الحكومة في فلسطين مخالفة للقانون. ونرى على سبيل المثال أن هذا النوع من المعاملة التي حصلت من قبل سعيد أفندي ابن نائب صفد خضعت للتحقيق.[57]

علاوة على ذلك، لوحظ استمرار البيع بهذا النوع من المعاملة في الحالات التي استحال فيها انتقال الطابو بصورة مباشرة في فلسطين، فنذكر على سبيل المثال أن عبد الرزاق الجزائري ابن الأمير عبد القادر الجزائري لجأ إلى طريقة البيع بالوفاء لبيع 11.800 دونمًا من القرى الأربعة التي خصِّصت للمهاجرين الجزائريين في طبريا لهنري فرانك مقابل 10 آلاف فرنك فرنسي. والمثير في الأمر هو أن هذا البيع جرى بعد أن رأته نظارة الدفتر الخاقاني مناسبًا بناءً على موافقة شورى الدولة، رغم جميع اعتراضات الفلاحين بأن الأراضي تابعة لهم.[58]

البيع بالضغط والتهديد والسلب:

كان الفلاحون والمزارعون الذين لا يتنازلون عن أراضيهم يتعرضون للترهيب بأساليب مختلفة، ويُحمَلون على بيع أراضيهم.[59] ويُلاحَظ أن هذا الأمر كان يجري في أغلب الأحيان بالتعاون الذي كان قائمًا بين بعض الإداريين المحليين والمأمورين والسماسرة الذين يعملون في البيع والشراء والمشترين اليهود.[60] وتشير معظم الشكاوى والإخباريات ذات الصلة بهذا الموضوع إلى أن الضغط والتهديد كانا الأسلوب المستعمل بكثرة في معاملة بيع الأراضي وانتقالها.[61] ونلاحظ تطبيق أسلوب مشابه لأسلوب الضغط والتهديد في بيع أراضي المسلمين في قرية الشجرة التابعة لقضاء طبريا. وفي التلغراف الذي أرسله مختار القرية إلى الباب العالي يقول: إنهم أُخرِجوا من ديارهم وأراضيهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم والتي لا يزالون

يقيمون فيها؛ عنوةً وقسرًا وتحت تهديد وضغط موظفي الدولة، ويطلب رفع هذا الظلم عنهم.[62]

لم يقتصر استعمال أسلوب الضغط على الأشخاص الذين أُريد بيع أراضيهم لليهود، والأشخاص الذين بيعت أراضيهم من قبلُ لليهود خارج إرادتهم. فالمأمورون الذين رفضوا أو منعوا معاملة البيع المخالفة للقانون أخذوا نصيبهم من هذا النوع من الضغط، إذ كان يتجلى ذلك أحيانًا بتصفية المأمور قتلًا، نذكر على سبيل المثال؛ المأمور الذي عيّنه متصرف القدس مميز (مدقّق) أوقاف يافا نظرًا لنزاهته وكفاءته، إلا أنه قُتِل في أثناء محاولته الكشف عن عمليات الفساد وكأنها لقي حتفه في حادث.[63] والشكوى المرسَلَة من القدس بخصوص التغافل عن القتل والابتزاز والفلتان والخروج عن القانون تذكر أن محاسب أوقاف يافا قُتِل في أثناء وجوده في مقامه الرسمي.[64] وهناك عدد كبير من السجلات التي تثبت أن الأراضي الوقفية كانت من بين الأراضي التي انتقلت ملكيتها لليهود في فلسطين، ومن هنا يمكننا القول: إن حوادث القتل هذه ذات صلة مباشرة بإجراءات الانتقال هذه، والمأمور المذكور كما يُشَار إليه في دفتر ذكريات توفيق بك قُتِل في أثناء عمله للكشف عن عملية الفساد.

وهناك بعض الشكاوى التي تشير إلى أن احتلال أراضي الفلسطينيين بالنهب والسلب أحيانًا إلى جانب الضغط والعنف، وعدم الاكتراث بشكاوى الضحايا- يشّكل قرينةً مهمّةً تثبت مدى نفوذ اليهود إلى المؤسسات العامة، فكان تجاهل بعض الموظفين الحكوميين لشكاوى الناس الذين يتعرضون لضغط اليهود، وتعرض أصحاب الشكاوى للتحقير والإهانة في بعض الأحيان- يفضيان إلى زعزعة ثقة الفلاحين الفلسطينيين بالدولة، وكسر حاجز الهيبة لديهم. فمثلًا جرى تحقير محمد العالم الذي كان يعمل مدرّسًا في المسجد الأقصى من قبل الموظفين المعنيين في مقر الحكومة الذي ذهب إليه ليشتكي على اليهود الذي سلبوا أرض والده، ولم يُسَمح له حتى بتقديم شكواه.[65] والأراضي التابعة لقرية الشجرة في قضاء طبريا بيعت لليهود سلبًا ونهبًا، وقال مختار القرية عيسى القاسم وأعيان القرية في البرقية التي أرسلوها بتاريخ 16 تشرين الثاني 1311: إن الإداريين المحليين في طبريا تعاونوا مع وكلاء المهاجرين اليهود، وحملوا الفلاحين على بيع أراضيهم بالتهديد.[66]

وفي الشكوى المرسَلَة عام 1913 تبين أن اليهود المقيمين في مستوطنات داران وعيون قارة (ريشون لتصيون) التي هي تحت تصرف البارون روتشيلد أبدوا تصرفات عدائيةً ضد الفلاحين المقيمين بجوار المستوطنات، وأن دوريات خيالة اليهود شنت هجومًا مسلحًا على الناس في الجوار، وقتلتهم وسلبت أموالهم وأراضيهم. وبسبب الخوف وانعدام الأمن الناجم عن هذا الوضع فر الفلاحون من ديارهم وأصبحوا لاجئين، وتمخض ذلك جرأة عند اليهود المقيمين في هذه المستوطنات على حمل السلاح علنًا نتيجة تغافل الإداريين المحليين، وعندما يتعرض الأشخاص المتورطون في هذه الأحداث للتحقيق والملاحقة كانوا يفرون إلى خارج



البـلاد، وينفـق الإداريـون في المسـتوطنات الأمـوال الطائلة للسـيطرة على الحكومـة المحلية، فيتعرض المزارعون الفقراء للضرب والسجن وسائر المعاملات السيئة. [67]

تجاوز عقبة الحظر بالانتقال إلى رعايا الدولة العثمانية:

كان اليهود من رعايا الدول الأجنبية ممنوعين من امتلاك الأراضي وتسـجيلها بأسمائهم في فلسـطين، لكنهم وجدوا طريقـةً يتجاوزون بها هذه العقبة، تمثّلـت في تحولهم إلى رعايا الدولة العثمانيـة مـن دون اللجوء إلى الطرق الملتويـة. فاليهود القادمون من روسـيا والدول الأخرى كانوا محظورين من الإقامة الدائمة في الأراضي الفلسـطينية حتى وإن قبلوا التابعية (الجنسـية) العثمانية، لكن المهاجرين الذين أصبحوا رعايا الدولة العثمانية بآلية الرشوة التي كانت منتشرة في دوائر النفوس سُجِّلوا في النفوس كما لو أنهم مواطنون عثمانيون سابقون في هذه الأراضي، [68] وبهذا الشـكل كانوا يتخلصون من العقبـات التي تقف أمام شرائهم الأراضي، ومن القيود ذات الصلة بالإقامة.

ولعل يوسـف موﻳال الذي اشـترى أراضيَ في مناطق متفرقة بفلسـطين مثال نموذجيّ عن هـذا الموضوع، فهذا الرجل الذي اسـتقر في فلسـطين قادمًا من المغرب غيّر جنسـيته، وأصبح مواطنًـا عثمانيًّا ليتخطى بذلـك الصعوبات التي كانت تحول دون شرائـه للعقارات، [69] ولكنه مع ذلك لم يكن من السـهل عليه تجاوز العقبات في المعاملات الرسمية ذات الصلة بالأراضي. فكان يوسف موﻳال قد ربح مناقصة أرض عرضها البنك الزراعي في غزة للبيع، إلا أن الإدارة المحليـة في غزة عارضـت انتقال الطابو إلَى موﻳال الذي أصبح مواطنًـا عثمانيًّا. وقال موﻳال إن رئيس اللواء أخبره بأنه لن يستطيع تمليكه الأرض بحجة أنه "إسرائيلي"، وأنه لن تجري معاملة انتقال الأرض لاسـمه، وقال: إنه تخلى عن جنسـيته الأجنبية، وأصبح يحمل الجنسية العثمانية، وأنـه تـرك وظيفتـه في القنصلية، وأنـه يمتلك عددًا كبـيرًا من الأراضي في لـواء القدس. ومن

كان اليهود من رعايا الدول الأجنبية ممنوعين من امتلاك الأراضي وتسجيلها بأسمائهم في فلسطين لكنهم وجدوا طريقة يتجاوزون بها هذه العقبة تمثلت في تحولهم إلى رعايا الدولة العثمانية من دون اللجوء إلى الطرق الملتوية

ثَمّ زعم أن ظلمًا لحق به بحرمانه من جميع الحقوق المدنية التي يتمتع بها بصفته مواطنًا عثمانيًّا، وأرسل إلى إسطنبول تلغرافًا يشرح فيه وضعه ويطلب رفع الظلم عنه.[70] وفي برقية تلغراف أخرى أرسلها بتاريخ 14 شباط 1896 بيّن أنه جرى توقيفه في يافا من دون سبب، وأنه سُجن بحكم المحكمة، وأن أعماله التجارية تعرّضت للشلل، وأنه يطالب بمعاقبة من افترى عليه، بصفته شخصًا يحمل الجنسية العثمانية.[71]

الشراء بأسماء مستعارة:

يشكل شراء الأراضي بالأسماء المستعارة إحدى الطرق التي اتبعها اليهود لتجاوز العقبات التي تحول دون شراء الأراضي في فلسطين. إذ كانت المنظمات اليهودية، وممثلو المنظمات اليهودية الذين لا يحملون الجنسية العثمانية يسجلون الأراضي التي لا يستطيعون تسجيلها مباشرةً بأسمائهم- بأسماء أشخاص من المواطنين العثمانيين الذين لا يوجد عليهم أي قيود قانونية، وبهذه الطريقة كانت الشركات والمؤسسات من الجنسيات غير العثمانية أو التي لم تُؤَسَّس وفقًا لقوانين الدولة العثمانية؛ تتجاوز حظر شراء الأراضي.

كان إميل فرانك وإيلي شايد اللذان يتحركان باسم البارون روتشيلد يشتريان الأراضي في أنحاء سورية وبيروت والقدس بأسماء مستعارة، ثم يسجلونها في الطابو بأسمائهم، ويتقدمون إلى الجهات المعنية بطلبات رخصة البناء على هذه الأراضي، ويجري نقل الأمر إلى إسطنبول؛ لأن المقامات المحلية لا تستجيب لهذه الطلبات من الناحية القانونية. وفي عام 1893 ثبت أن وكلاء البارون روتشيلد تجاوزوا الحدود القانونية المعترف لهم بها في المنطقة، ولكن مجلس الوكلاء الخاص[72] اتخذ قراره بأنّ رفض طلباته لن يكون مناسبًا من حيث المصلحة.[73] وبقيت المسألة في معظم الأحيان معلقةً في المراسلات بين الإدارة المركزية والمسؤولين المحليين، ولم يُطبَّق أيّ من التدابير في هذا الشأن.[74]

وفي برقية التلغراف المشفَّرة التي أرسلها والي بيروت رشيد بك عام 1903 ذكر فيها أن الأرض الموجودة في حيفا بعهدة والي أيدن كامل باشا بيعت لـ"جمعية أرض فلسطين" باسم مستعار، وأنه علم أن معاملة بيع ثانية ستحصل لتسجيل المزرعة التي تحمل اسم "البرج" باسم اليهودي فليبسون، وطلب إعطاء المعلومات بشأنها. ولفت الوالي الانتباه إلى استمرارية بيع الأراضي لليهود في متصرفية القدس أيضًا، فأرسل الصدر الأعظم تعليمات إلى نظارة الدفتر الخاقاني بعدم نقل ملكية الأرض لفليبسون، نظرًا لكونه من اليهود "الذين يمنع عليهم دخول فلسطين".[75]

من جهة أخرى كان تسجيل الأراضي باسم سماسرة العقار الذين يعملون بالوساطة مثل آل سُرْسُق أو باسم اليهود ممن يحملون الجنسية العثمانية يشكل وضعًا غير آمنٍ

للمستوطنات. فالصهاينة كانوا يعدّون المستوطنات اليهودية في وضع خطير جدًّا من الناحية السياسية؛ لأن الأراضي التي يستعملها المهاجرون اليهود الذين ليس لديهم الحق في امتلاك الأراضي بحسب قوانين الدولة العثمانية لم تكن في أغلبها مسجّلة بأسمائهم، بل بأسماء بعض العرب والأتراك، ولم يكونوا أصحاب الحق في هذه الأراضي من الناحية القانونية.[76] فكانت الشركات اليهودية تسجل الأراضي التي تشتريها بأسمائها بالطرق الرسمية، وعندما تخفق في ذلك كانت تشتري الأراضي وتنقل ملكيتها بأسماء مستعارة، وليس بأسماء اليهود. وقد أرسلت التعليمات إلى ولايتي سوريا وبيروت وسنجق القدس بتاريخ 14 تشرين الأول 1892 بالامتناع عن هذا النوع من المعاملات.[77] من جانب آخر، كانوا يسجلون الأراضي بأسماء أشخاص ليست عليهم بأسماء مستعارة، ويعملون على تسجيلها في الطابو بأسمائهم الحقيقية. فمثلًا إميل فرانك الذي كان يعمل باسم روتشيلد وهو من رعايا ألمانيا تعامل مع إيلي شايد لتسجيل الأراضي باسمه بعد أن اشتراها من قبل بأسماء مستعارة.[78]

كانت المنظمة الصهيونية العالمية تسّجل الأراضي التي لا يمكن تسجيلها باسم الصندوق الوطني اليهودي والشركات الأخرى- في الطابو بأسماء مستعارة. ففي عام 1911 على سبيل المثال انطلقت تحقيقات بناءً على إخبارية حول رغبة فراغ الأرض المعروفة باسم "فولا" التي توجد فيها قلعةٌ كبيرةٌ ذات قيمة تاريخية قديمة للمنظمة الصهيونية العالمية بالاسم المستعار "أفرايم".[79] ولكن عدم التوصل عمومًا إلى نتيجة في هذا النوع من التحقيقات التي تدوم طويلًا وتتضمن عددًا كبيرًا من المراسلات، يتضح من الشكاوى والمراسلات التي تكررت لاحقًا في نفس الموضوعات.

في عام 1913 جرى عرض الأراضي المدورة الواقعة في مدينة بيسان للبيع من قبل نظارة المالية، فأثار ذلك مخاوف المزارعين الذي كانوا يعيشون في هذه الأراضي، إذ كان هؤلاء الفلاحون يقولون إنه يجري الحديث عن حماية حقوق الأشخاص الذين يعيشون على هذه الأراضي بعد بيعها، ولكن دون ذكر الشكل الذي ستكون عليه تلك الحماية، وكانوا يقولون إنه في حال جرى عرض مزرعة بيسان همايون للمزاد سيجري بلا شك شراؤها من قبل اليهود، رغم وجود قرار يمنع مشاركة الأجانب في هذا المزاد.[80]

كذلك كانت القنصليات الأجنبية الموجودة في مدن مثل يافا وحيفا والقدس تشتري الأراضي بأسماء مستعارة باسم اليهود. فمعاون قنصل إنكلترا في يافا حاييم أمزليج سجل أراضي مستوطنة ريشون لوتسيون باسمه حينما منعت الحكومة شراء هذه الأراضي من قبل اليهود،[81] وبالشكل نفسه يُلاحَظ أن قنصل إسبانيا سجّل باسمه أراضي من أجل اليهود،[82] وكذلك أراضي مستوطنة زخرون يعكوف المبنية من قبل عشاق صهيون عام 1882 والبالغة مساحتها 5 آلاف دونم جرى تسجيلها أولًا بالطابو باسم قنصل فرنسا، ثم نُقلت ملكيتها إلى الإداريين في المستوطنة.[83]

احتلال الأراضي المحلولة:

لم تسلم الأراضي الميرية غير الصالحة للزراعة من مطامع اليهود في فلسطين. فهذه الأراضي لدى احتلالها لم يكن المحتل يتعرض في أغلب الأحيان لمشكلات؛ لأنها كانت خاليةً من مالك قانوني لها غير الدولة، على اعتبار أنها أراضي مستنقعات غير صالحة للزراعة عمومًا، أو غير مناسبةً للزراعة. ويمكننا أن نذكر قرية غابة مثالاً عن هذه الأراضي، فالمهاجرون المسلمون الذين استقروا في قيصرية الواقعة في جنوب حيفا غادروا قرية غابة التي استقروا فيها لاحقًا وتوجهوا إلى مكان آخر، فجرى احتلال أراضي هذه القرية من قبل المستوطنين اليهود الذين كانوا يعيشون بجوار هذه الأراضي باعتبارها أراضي محلولة ليس لها صاحب.[84]

البيع بالوثائق المزورة:

كانت هناك طريقة منتشرة جدًّا لجأ إليها اليهود لامتلاك الأراضي في فلسطين، وهي بيع أراضي الوفيات أو الأشخاص الذين تركوا قراهم للخدمة العسكرية أو لأسباب أخرى، عن طريق وكالة مزوّرة جرى تنظيمها بأسمائهم. فكان هذا البيع يجري مقابل الرشوة والمصالح الشخصية التي تتحقق للمأمورين المعنيين بالأمر، وبهذه الطريقة انتقلت ملكية آلاف الدونمات من الأراضي إلى اليهود.[85] وقد عادت بعض هذه الأراضي لأصحابها إثر التحقيقات والمحاكمات لتي جرت بناء على الشكاوى التي وقعت لاحقًا بحق هذا النوع من المبيعات، ولكن لم يكن هذا ممكنًا في حق القسم الأكبر من الأراضي. وبهذه الطريقة بيعت لليهود آلاف الدونمات من الأراضي التابعة للأشخاص غير الموجودين في قراهم أو الوفيات منهم في قضاء صفدٍ التابع للواء عكا، بتنظيم وثائق مزورة من دون علم أصحابها وورثتهم القانونيين، ومن ثم أجريَت تحقيقات شاملة في هذا الموضوع. وقد ثبت وجود عملية التزوير عبر الإفادات التي تمخضت عنها التحقيقات الجارية من قبل البينباشي جندرمة لواء عكا عام 1892، وبدأت الملاحقة القضائية بحق الأشخاص المعنيين. وشملت عمليات البيع بالوثائق وعقود الوكالة المزورة الأراضي التي بيعت في عدد كبير من القرى، نذكر منها قرية قباعة والجاعونة والزبيد والميرون وفرعام وعَلما وعين الزيتون. أما الممثلون عن الجانب اليهودي في هذه التحقيقات فهم وكلاء البارون روتشيلد: يوشع أوسوفيتسكي وإيلياخو شايد وشيمون شايد، ويبدو أن التحقيقات شملت جميع الموظفين الحكوميين في قضاء صفد.[86]

ويبدو أن بيع أراضي أصحاب الوفيات الذين لا ورثة لهم بشكل ما استُعمِل بوصفه طريقة أخرى لاستملاك الأراضي. ففي هذا الوضع تتحول الأراضي الميِّرية التي حق التصرف فيها عائدٌ لمالكه وليس لديه وارثٌ إلى أراضٍ محلولة، وبهذا الشكل كانت تنتقل ملكية بعض الأراضي المحلولة [التي أصبحت بحكم الأراضي التي لا صاحب لها] إلى اليهود بالحيلة.[87] وبطريقة مشابهة انتقلت ملكية أراضي زمّارين التي مات صاحبها دون أن يكون له وارث، فهذه الأراضي جرى الاستيلاء عليها من قبل رجال البارون روتشيلد عام 1882، وبُنيت عليها مستوطنة زخرون يعكوف.

وبما أن موافقة المأمورين الحكوميين كانت كافية لإجراء معاملة بيع الأراضي الميرية، فإن المشتري لا يضيع حقه ويجري منحه الطابو وفقًا للمادة السابعة والثلاثين من قانون الأراضي بتاريخ 1858، في حال وفاة البائع قبل تنظيم سند الطابو باسمه.[88] فكان اليهود يستولون على أراضي الوفيات في حال عدم وجود وارثٍ في سنٍّ تؤهله لامتلاكها، وذلك إما بتنظيم عقود وكالة مزورة بالتعاون مع موظفي الطابو بناءً على وثائق مزورة باسم المتوفين، أو بالإشارة إلى هذه الأراضي في الوثائق على أنها أراضٍ محلولة.[89] وهناك سجلات تثبت أنه جرى بيع أراضي السكان المحليين في غزة للأجانب والمهاجرين اليهود عبر القيام بتحريفات في سجلات الطابو.[90]

كانت هناك طريقة منتشرة جدًا لجأ إليها اليهود لامتلاك الأراضي في فلسطين وهي بيع أراضي الوفيات أو الأشخاص الذين تركوا قراهم للخدمة العسكرية أو لأسباب أخرى عن طريق وكالة مزوّرة جرى تنظيمها بأسمائهم

الشراء بأسعار فاحشة:

إن شراء الأراضي في فلسطين بأسعار تفوق بكثير قيمتها كان إحدى أكثر الطرق فعاليةً من حيث التطبيق لشرائها. ورغم أن بعض أصحاب الأراضي الذين كانوا يطمعون بهذه الأسعار المرتفعة باعوها لليهود، فإن هذه المبيعات كانت فردية، ولا تشكل الحالة العامة. فالشريحة التي تثير شهوتها الأسعار المرتفعة هي الشريحة التي كانت تحتكر الأراضي، وصاحبة بعض النفوذ من أمثال آل سرسق الذين كانوا يشترون الأراضي من أصحابها بأسعار رخيصة، ثم يبيعونها لليهود بمبالغ باهظة جدًّا. ومما يسلّط الضوء على هذا الموضوع هذه العبارات الواردة في وثيقةٍ مكتوبةٍ من قبل مقام ولاية بيروت بتاريخ 29 أغسطس 1902:

من الواضح أن اليهود يشترون الأراضي التي سعر دونمها 50 قرشًا بـ150 قرشًا على سبيل المثال، لتحقيق آمالهم الخفية بخصوص الأراضي الفلسطينية، وأنه حتى السكان المحليون راغبون في بيع أراضيهم لليهود بأي شكل كان، بسبب الطمع المتولّد من الفقر. وإرسال والي أيدن، كامل باشا، كاتبَه الشخصي ليبيعَ لليهود أراضي بـ10.000 ليرة بعد أن اشتراها في وقتٍ سابقٍ بـ40.000 قرشًا، كافٍ لتقدير درجة الرغبة في هذا الموضوع.[91]

من المعروف أن عددًا كبيرًا من المهاجرين اليهود دخلوا فلسطين بالتمويه بعد أن غفل عنهم بعض الموظفين أو تغافلوا عنهم، رغم الحظر المفروض عليهم من دخول الأراضي الفلسطينية. فكان وكلاء التنظيمات اليهودية المكلفون باستيطان المهاجرين اليهود يشترون الأراضي بالطرق الرسمية بعد أن يثيروا أطماع أصحابها بالأسعار المرتفعة التي كانوا يعرضونها عليهم. وأحيانًا كان البيع يجري بين البائع والمشتري فقط، ويجري منحهم وثيقة الطابو من قبل موظفي الطابو مقابل الرِّشا، وذلك استنادًا إلى سندات البيع التي تجري مباشرةً باسم اليهود أو باسم مستعار آخر. وقد أرسِلت تعليماتٌ إلى ولايتي سوريا وبيروت وسنجق القدس عام 1892 للتوقفً

شراء الأراضي في فلسطين بأسعار تفوق بكثير قيمتها كان إحدى أكثر الطرق فعاليةً من حيث التطبيق لشرائها ورغم أن بعض أصحاب الأراضي الذين كانوا يطمعون بهذه الأسعار المرتفعة باعوها لليهود فإن هذه المبيعات كانت فردية ولا تشكل الحالة العامة

عن القيام بهذا النوع من المعاملات،[92] لكن عدم صدور تعليمات بإجراء التحقيقات في المعاملات التي حصلت سابقاً مهّد الطريق أمام استمرار التصرفات في المنحى ذاته بعد صدورها.

الامتيازات الممنوحة لآل روتشيلد:

حصل البارون إدموند دي روتشيلد في كل حين على مكانة مميزة فيما يتعلق بشراء الأراضي واستيطان المهاجرين، ولم يطبَّق عليه في أغلب الأحيان العقبات القانونية، ولم يواجه آل روتشيلد الذي يُعدَّ من الأسماء التي لا غنى عنها من أجل الاستقراض العثماني صعوبات كثيرةً في شراء الأراضي واستيطان المهاجرين في فلسطين، والسبب الرئيس في ذلك يُعزى إلى أن آل روتشيلد أدّى دورًا جوهريًّا في الاستقراض الخارجي الذي بدأ عام 1854،[93] والقروض التي قدمها للدولة العثمانية، فأصبحت المالية العثمانية أسيرة لديه بعد هذا التاريخ. كان روتشيلد يضع قسماً كبيرًا من الأراضي التي يشتريها لاستيطان اليهود في المنطقة تحت تصرفه بوساطة وكلائه في المنطقة، وبسبب إنفاقه الشديد جرى إنجاز كامل المستوطنات اليهودية الحديثة المبنية بعد عام 1882، حيث بُنيت المستوطنات على شكل جُزَيرات صغيرة وأخرى كبيرة على الأراضي التي كانت تمتد لآلاف الدونمات في المناطق الفلسطينية كافة ذات التربة الخصبة. وقام روتشيلد بترويج المحاصيل المنتجة في هذه المستوطنات وبيعها في الأسواق الخارجية.

لم يكن هناك أي قيودٍ تطبَّق على البارون إدموند دي روتشيلد بخصوص شراء الأراضي، ولم يكن هناك سوى شرط واحد مفروض على شركاته ووكلائه الذي كانوا يشترون الأراضي بأسماء مستعارة، ألا وهو عدمَ إسكان المهاجرين اليهود في هذه الأراضي. لكن هذا لم يكن له أي معنى على أرض الواقع، لأن الأراضي كانت تُشتَرى لبناء المستوطنات، وإسكان المهاجرين اليهود الذين يجري إحضارهم من مناطق متفرقة من العالم وعلى رأسها روسيا وأوروبا الشرقية، وإدخالهم المنطقة بالتهريب. وليس هناك سجل واحدٌ في الأرشيف يثبت أن الدولة قامت بترحيل هؤلاء المهاجرين اليهود بعد أن جرى إدخالهم إلى فلسطين بطرق مختلفة، وإسكانهم في المستوطنات. ويتبين من سجلات الأرشيف ذات الصلة بالأراضيَ التي اشتراها البارون روتشيلد أنه كان يعمل دائماً على توسيع حدود الأراضي الميرية التي اشتراها بالتهريب، وأنه كان يستولي على أراضي الفلاحين الفلسطينيين التي في الجوار. وكان لروتشيلد وكلاء يكلفهم في شراء الأراضي في فلسطين، وإنشاء البيوت والمرافق عل هذه الأراضي، وإسكان اليهود المهاجرين فيها، والقيام بأعمال أخرى مشابهة.[94]

ورغم الحظر المفروض على بيع الأراضي لليهود في فلسطين عمومًا، وإسكان المهاجرين اليهود في هذه الأراضي، فإن هذا الحظر لم يطبَّق على روتشيلد. ومن الأمثلة على ذلك أنه في عام 1902 سُمِح له رسميًّا بشراء ما يزيد على ألفي دونم من الأراضي في قضاء حيفا، وبناء مئة وثلاثين بيتًا في هذه الأراضي. ولدى شرائه هذه الأراضي تعهّد أنه لن يتجاوز هذه الحدود، ولكنه أخلف وعده، واشترى مزيدًا من الأراضي، وبنى عليها بيوتًا أسكن فيها المهاجرين اليهود الذي جرى إدخالهم إلى المنطقة بالتهريب.[95] ولكن ليس هناك أي سجل يثبت أنه جرى فرض عقوبات عليه بسبب هذا النوع من النشاطات التي كان يمارسها. ويجدر الذكر أن الرِّشا الكثيرة التي كان يوزعها لم تكن السبب الوحيد في تجاوزه الصعوبات بسهولةٍ في أثناء ممارسة نشاطاته الاستيطانية في فلسطين، فتأثير مجموعة روتشيلد الرأسمالية على الاستقراض العثماني كان العنصر الذي سهّل النشاطات كافة التي كان يقوم به روتشيلد في فلسطين.

أسفرت معاملات البيع هذه عن تحولات سيسيولوجية واقتصادية مهمّة لغير مصلحة العناصر المحلية في المنطقة، لأنه كما أشرنا دائماً هناك عدد كبير من السكان يعيشون في الأراضي التي بيعها موضوع الحديث، ولأن قسمًا كبيرًا من هذه الأراضي يستعملها هؤلاء السكان للزراعة. وفي حال بيعها يفقد الفلاحون الذين كانوا يقطنونها جميع حقوقهم القانونية في الأراضي التي كانوا يسكنونها، ويصبحون بلا بيوت وبلا أراض. ولم يعد بإمكانهم العيش فيها، بسبب هجمات اليهود المهاجرين الذين استوطنوا في هذه الأراضي، وحصلت الهجرات نتيجة إخلاء القرى،[96] أو أصبح الفلاحون يعملون أجراء في أراضيهم بأجور قليلة جدًّا، والأسوأ من ذلك أن الدولة اشترطت على المشتري اليهودي أن يوظف السكان المحليين في الأراضي التي سيشتريها، وهذا الأمر كان يشكل مشهدًا غريبًا كما لو أن ذلك إحسانٌ على الناس الذين يعيشون في هذه الأراضي.[97]

بيع الأراضي الوقفية واحتلالها:

توجد أراض وقفية واسعة جدًّا في مناطق متفرقة بفلسطين. فقد لوحظ أن اليهود لم يستولوا على الأراضي الميرية في فلسطين فقط، وإنما استولوا أيضًا على الأراضي الوقفية بطرق غير قانونية. وفي كتاب الإخبارية الموقع باسم محمد أرسلان بتاريخ 1891 ورد أن اليهود المهاجرين الذين تدعمهم المنظمات اليهودية والصهيونية التي مركزها في باريس ولندن، والتي وراءها اليهود الأثرياء وأصحاب النفوذ في العالم- استولوا على الأراضي التابعة لوقف الجامع في ناحية الشجرة التابعة لطبريا. أما المسلمون الذين تجرؤوا على تقديم الشكاوى اعتراضًا على هذه الأحداث فقد جرى سجنهم وتصفيتهم.[98] وفي الشكوى المرسلة من غزة عام 1895 ورد أنه جرى إلحاق بعض الأراضي الوقفية، مثل الأرض التابعة لوقف الشيخ إبراهيم أبو عرقوب بجوار المستوطنات اليهودية، بأراضي هذه المستوطنات اليهودية، بالتعاون مع الإداريين المحليين.[99]

الهوامش والمصادر :

1. Bernard Reich, Historical Dictionary of Israel, The Scarecrow Press, London, 1992, p. xxxv.
2. أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي 155، 11594/BEO (13 صفر سنة 311 – 25 أغسطس 1893).
3. أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي BEO، قصر يلدز - أوراق المعروضات الخصوصية 33، 66/Y.PRK.HR (29 ذو القعدة 1320 – 27 شباط 1903).
4. أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي 107، 7958/BEO لف 1 (23 ربيع الآخر 1310 – 14 تشرين الثاني 1892).
5. انظر: أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي 2، 149/BEO لف 6، 9 (14 آذار 1306 – 26 آذار 1890).
6. أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي 513، 38418/BEO (11 جمادى الآخرة 1313 – 30 تشرين الأول 1895).
7. من أجل الإخبارية حول قيام مأمور نفوس قضاء صفد زكي أفندي بتحريفات في دفاتر النفوس، وخضوعه للتحقيق عقب التفتيش الخاص بهذا الخصوص، والفوضى التي عمت قيود النفوس؛ انظر: صحيفة إقدام، 2 جمادى الأولى 1314 (9 تشرين الأول 1896).
8. معاملة الفراغ؛ انتقال حق استعمال الأراضي التابعة للدولة من قبل صاحب الحق إلى غيره ببدل أو غير بدل. ولأن جميع أراضي فلسطين أراضي أميرية أو وقفية فإنه يجري البحث في معاملات جميع هذه الأراضي في وثائق الأرشيف العثماني باعتباره "فراغًا".
9. أرشيف العثمانية (BOA)، شورى الدولة، 2289، (29/ŞD لف 1 (28 كانون الأول 1314 – 9 شباط 1899)، لف 2 (9 تموز 1314 – 21 تموز 1898).
10. أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي 846، 63422/BEO لف 1 (23 ربيع الآخر 1314 – 1 تشرين الأول 1896)، من أجل طلب المواطن الألماني إيميل فرانك انظر: نفس القميص، لف 2 (9 أيلول 1312 – 21 أيلول 1896).
11. أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي 2، 149/BEO لف 5 (7 أيلول 1305 – 19 أيلول 1889).
12. أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي 155، 11594/BEO (13 صفر سنة 311 – 25 أغسطس 1893).
13. أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي BEO، قصر يلدز - أوراق المعروضات الخصوصية 33، 66/Y.PRK.HR (29 شباط 1903).
14. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة، 77/725 (1900).
15. حاولت حكومة الانتداب من خلال تصنيف الأرض المحلولة السيطرة على الأراضي التي يزرعها الفلاحون العرب، وخاصة أن أغلب الأراضي لم تتم زراعتها في سنوات الحرب. وقد أدركت الحكومة هذه الثغرة، وقامت بمصادرة الأراضي بحجة أنها تركت ثلاث سنوات دون زراعة؛ ولهذا فإن هذا القانون طبق بأثر رجعي؛ ما حرم الفلاحين من الاستفادة من الأراضي المحلولة التي كانوا يتصرفون بها؛ لوضع التسهيلات أمام اليهود، ولوضع حجر الأساس لبناء الوطن القومي اليهودي.
16. من أجل التمرد الدرزي الذي ظهر في منطقة حوران في هذا التاريخ، وتورط الإنكليز فيه؛ انظر: أرشيف العثمانية (BOA)، أوراق متفرقات يلدز - معروضات ديوان الباش كاتب (4، 52/Y.PRK.BŞK) (21 كانون الثاني 1296 – 2 شباط 1881).
17. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (718، 87/HR.MTV) (1 حزيران 1312).
18. من أجل عرض حال باللغة العربية بتاريخ 4 تشرين الأول عام 1894 وتوقيع يوشع أوسوفيتسكي وكيل

البارون روتشيلد انظر: أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي (598 .44796/BEO) (4 تشرين الأول 1894).

19. أرشيف العثمانية (BOA)، أوراق متفرقات يلدز - معروضات ديوان الباش كاتب (.Y.PRK.BŞK) 128/64 (ربيع الآخر 1319 – 18 تموز 1901).

20. التقويم المستخدم هو التقويم الشمسي العثماني.

21. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (732 .57/HR.MTV.) (22 تشرين الأول 1320 – 4 تشرين الثاني 1904 – 15 كانون الثاني 1902).

22. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (727 .5/HR.MTV.) (2 كانون الأول 1320). برقية التلغراف هذه التي أرسلها مختار عشيرة الدلايكة فاضل عيسى تتضمن تفصيلات كون البيوت التي أنشأها اليهود على الأراضي الميرية على نمط بيوت إسطنبول الخشبية.

23. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (732 .57/HR.MTV.) (22 تشرين الأول 1317 – 5 كانون الأول 1904).

24. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (726 .70/HR.MTV.) (17 تشرين الثاني 1317 – 5 كانون الأول 1901).

25. Zvi Shilony, Ideology and Settlement: The Jewish Natioal Fund, 1897-1914, Translated (from Hebrew) by Fern Seckbach, The Hebrew University, Jerusalem 1998. p. 162-163.

26. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الداخلية - قلم المكتوبات (83 .15/DH. MKT.) (8 تشرين الثاني 1308 – 20 تشرين الثاني 1892).

27. أرشيف العثمانية (BOA)، قصر يلدز - أوراق المعروضات الخصوصية (452 .122/Y.A.HUS.) (29 ربيع الآخر 1321 – 24 حزيران 1903).

28. فقد جرى على سبيل المثال تنظيم أوراق مزورة بحق أراضي العسكريين الذين يخدمون في مناطق بعيدة عن قريتهم قباعة والناس غير الموجودين في القرية لأسباب أخرى، و بالطريقة نفسها انتقلت أراض كثيرة إلى اليهود. انظر: أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الداخلية - قلم المكتوبات (.DH 83 .15/MKT.) لف 3 (تشرين الثاني 1308 – تشرين الثاني، كانون الأول 1892).

29. في عام 1910، بترتيب من آرثر روبين ويوشع خانكين جرى شراء 9000 دونم من أراضي الفولة من آل سُرْسُق، وطُلِبَ تسجيله باسم إلياهو كراوس لمصلحة التمويل الوطني اليهودي. وبعد عرقلة هذا البيع من قبل قائم مقام الناصرة شكري العسلي لكونه مخالفًا للقوانين قام البائع إلياس سرسق باستخدام نفوذه لدى والي بيروت لحمل العسلي على التعاون مع الصهاينة. انظر:
Ariah Avneri, The Claim of Dispossession: Jewish Land-Settlement and the Arabs 1878-1948, Translated by the Kfar Blum Translation Group, Transaction Books, New Burnswick and London, 1984. p. 112.

30. كان البارون روتشيلد يحتفظ بقائمة المأمورين الذين يقدّم لهم الرشوة من الولاة وبقية الإداريين، ويستخدمها لابتزاز الذين يتحركون ضده فيما بعد. انظر: أرشيف العثمانية (BOA)، متفرقات يلدز - أوراق عرض الحال والجورنالات (40 .34/Y.PRK.AZJ) (رمضان 1317 – كانون الثاني، شباط 1900).

31. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (717 .70/HR.MTV.) (عريضة الشكوى الموقعة باسم مختار قرية الشجرة عيسى قاسم والأعضاء والوجوه بتاريخ 16 تشرين الثاني 1311).

32. أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي (107 .7958/BEO) لف 2 (10 ربيع الآخر 1310 – 1 تشرين الثاني 1892).

33. فعلى سبيل المثال، من أجل قيام البنك الزراعي بحجز آلاف الدونمات في منطقة وادي العجمي وحوران مقابل مستحقاته عن طريق التنفيذ القضائي، وإعلان بيعه في الصحيفة في هذا العصر انظر: صحيفة سوريا، 19 شوال 1316، رقم: 1702، ص 2. 7 صفر 1317، رقم: 1716، ص2.

34. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الداخلية - قلم المكتوبات (242 .73/DH. MKT.) (16 رجب

1318 – 9 تشرين الثاني 1900).

35. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الداخلية – إدارة المخابرات العمومية (27 ،(15/2-DH.MUİ 19) ذي القعدة 1327 – 2 كانون الأول 1909).

36. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (718 ،(33/HR. MTV. 15) شباط 1896).

37. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الداخلية - قلم المكتوبات (2426 ،(73/DH. MKT. 19) تشرين الأول 316 – 1 تشرين الثاني 1900).

38. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (719 ،(76/HR. MTV. 4) كانون الأول 1896).

39. خليل جن، نظام الأراضي العثماني وانحلال هذا النظام، منشورات جامعة سلجوق، ط3، قونية 1992، ص356.

40. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (722 ،(56/HR. MTV. 6) تموز 1896).

41. انظر: أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (723 ،(2/HR. MTV. 4) أغسطس 1314 – 16 أغسطس 1898).

42. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (714 ،(84/HR. MTV. (كتاب إخبار مذيل بتوقيع مخبر صادق من القدس إلى نظارة الداخلية بتاريخ 16 أيلول 1310 – 28 أيلول 1894).
أرشيف العثمانية (BOA)، متفرقات يلدز - أوراق عرض الحال والجورنالات (40 ،(34/Y. PRK. AZJ. (رمضان 1317 - كانون الثاني، شباط 1900).

43. أرشيف العثمانية (BOA)، متفرقات يلدز - أوراق عرض الحال والجورنالات (30 ،(45/Y. PRK. AZJ. (21 كانون الثاني 310 – 2 شباط 1895). من جانب آخر صدر أمر بمنع بيع الأراضي الميرية لليهود في عام 1892 رغم كونهم من رعايا الدولة العثمانية. انظر: ماندل، المرجع السابق، ص8.

44. حسن علي حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني (1908-1909)، الدار الجامعية، بيروت، لم يذكر تاريخ الطبعة، ص8.

45. أرشيف العثمانية (BOA)، متفرقات يلدز - أوراق عرض الحال والجورنالات (27 ،(39/Y.PRK.AZJ. (3 أغسطس 1309 – 15 أغسطس 1893).

46. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - غرفة الترجمة (400 ،(58/HR.TO. 08) تشرين الأول 1909).

47. السرعسكر (بالتركية: Serasker) هو لقب كان يستخدم في الدولة العثمانية للوزير المكلف في نظر شؤون الجيش وقيادته.

48. عثمان كاظم بك، كان متصرف القدس في الأعوام 1902 – 1904. تذكر الوثيقة عزل محمود أبو الهدى عام 1903 من رئاسة بلدية يافا بتهمة تلقيه رشًا من أجل بيع الأراضي لليهود، وتعيين ميشيل بيروتي (ميشيل سرسق؟) الذي يملك أراضي واسعة في يافا. انظر:
Johann Büssow, Hamidian Palestine: politics and society in the district of Jerusalem, 1872-1908, Brill, Leiden 2011, p. 232.

49. أرشيف العثمانية (BOA)، أوراق المعروضات المتنوعة في يلدز (248 ،(8/Y.MTV. 20) ربيع الآخر 321 – 16 تموز 1903).

50. انظر: نفس الوثيقة. تتضمن الوثيقة قائمة بالأسماء الذين تلقى منهم عثمان كاظم بك، والذين تمخضت عنهم نتائج التحقيقات.

51. See. Isaiah Friedman, Germany, Turkey, and Zionism 1897-1918, Transaction Publisher, New Jersey 1997, s. 41.

52. انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص42.

53. أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي (42 ،(31/BEO. لف 1 (6 محرم 1310 – 31 تموز 1892).

54. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الداخلية - تحريرات المديرية العامة للأمن (.DH. EUM. THR.) 2/9 (4 شوال 1327 – 19 تشرين الأول 1909).
55. أرشيف العثمانية (BOA)، متفرقات يلدز - أوراق عرض الحال والجورنالات (.34/Y.PRK.AZJ.)، 40 (رمضان 1317).
56. البيع بالوفاء: مفهوم حقوقي يستخدم في بيع مؤقت مقابل ثمن أو دين، وهو أن يبيع شخص لآخر مالًا بمبلغ معين، بشرط أن يرد له المبيع متى جاءه بالثمن المتفق عليه.
57. أرشيف العثمانية (BOA)، وزارة الداخلية - قلم المكتوبات (.15/DH. MKT.)، 83 لف 5 (8 تشرين الثاني 1308 – 20 تشرين الثاني 1892).
58. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الداخلية - وثائق القسم الإداري (.5/DH.İD.)، 155 (16 كانون الأول 328 – 29 كانون الأول 1912).
59. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - غرفة الترجمة (.58/HR.TO.)، 400 (عرض حال الشكوى بحق قائم مقام قضاء طبريا من قبل الزعيم الروحي لطائفة الروم 08 تشرين الأول 1909).
60. انظر: أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - غرفة الترجمة (.58/HR.TO.)، 400 (8 تشرين الأول 1909).
61. من أجل الاستيلاء على قرية المطلة التابعة لقضاء مرجعيون انظر على سبيل المثال: أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (.87/HR.MTV.)، 718 (1 حزيران 1312 – 13 حزيران 1896). وكذلك أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (.HR.MTV.) 79/718 (26 مايو 1312 – 7 حزيران 1896).
62. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (.70/HR.MTV.)، 717 (16 تشرين الثاني 1311 – 20 تشرين الثاني 1895).
63. فاطمة رزان حرمن (إعداد)، توفيق بيران، السلطان عبد الحميد الثاني، مذكرات المشروطية والمتاركة، ج1، منشورات بينار، إسطنبول 2006، ص172-178.
64. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (.77/HR.MTV.)، 725 (1900).
65. أرشيف العثمانية (BOA)، وزارة الداخلية - قلم المكتوبات (.63/DH. MKT.)، 402 (5 صفر 1313 – 28 تموز 1895).
66. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (.70/HR.MTV.)، 717 (16 تشرين الثاني 1311 – 28 تشرين الثاني 1895).
67. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (.6/HR.MTV.)، 743 (10 أغسطس 1329 – 23 أغسطس 1913). أرشيف العثمانية (BOA)، المديرية العامة لأمن نظارة الداخلية (.5/DH. EUM. EMN.)، 30 (5 شوال 1331 – 7 أيلول 1913).
68. أرشيف العثمانية (BOA)، متفرقات يلدز - أوراق عرض الحال والجورنالات (.393/Y.PRK.AZJ.)، 27 (3 أغسطس 1309 – 15 أغسطس 1893).
69. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (.33/HR.MTV.)، 718 (15 شباط 1896). أرشيف العثمانية (BOA)، وزارة الداخلية - قلم المكتوبات (.73/DH. MKT.)، 2426 (19 تشرين الأول 316 – 1 تشرين الثاني 1900).
70. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (.103/HR.MTV.)، 715 (برقية التلغراف المرسلة من قبل يوسف مويال من عكا إلى الصدارة بتاريخ 7 مايو 1895).
71. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (.33/HR.MTV.)، 718 (برقية التلغراف المرسلة من يافا إلى الصدارة بتاريخ 2 شباط 1311 – 14 شباط 1896)
72. مجلس استشاري أعلى يترأسه الصدر الأعظم، يجتمع للنظر في شؤون الدولة المهمة في نظام السلطنة العثمانية في أواخر عهدها، يقابله مجلس الوزراء في الأنظمة البرلمانية مع اختلاف الصلاحيات. المترجم.
73. أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي (.11594/BEO.)،155 (13 صفر 1311 – 26 أغسطس 1893).

.74 أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي (1896 ،.142150/BEO) لف 1 (24 ربيع الآخر 1320 – 31 تموز 1902).

.75 أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي (2129 ،.159604/BEO) لف 2 (17 تموز 1319 – 30 تموز 1903)، لف 3 (19 تموز 1319).

.76 See. Horace Mayer Kallen, Zionism and World Politics, A Study in History and Social Psychology, Double Day Page & Company, N.Y and Toronto 1921 p. 105 .et.al

.77 أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي (107 ،.7958/BEO) (23 ربيع الآخر 310 – 14 تشرين الثاني 1892).

.78 من أجل هذا الطلب وما شابهه انظر: أرشيف العثمانية (BOA)، وزارة الداخلية - قلم المكتوبات (24 ،.41/DH. MKT) (18 مايو 1309 – 30 مايو 1893).

.79 أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي (3859 ،.289422/BEO) (20 صفر 1329 – 20 شباط 1911).

.80 أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (743 ،.12/HR.MTV) (عرض حال مختوم وموقع من قبل عشرين شخصًا من الزُّوار والزرقاء بتاريخ 30 تموز 1329 – 13 أغسطس 1913)، يتضمن طلب شراء هذه الأراضي من قبل أصحابها الفلاحين الذين يقومون بزراعتها وحصادها بأثمان مناسبة.

.81 Yehuda Slutsky, “Amzalak, Hayim”, The Encyclopaedia Judaica, Vol. 2, p. .124

.82 أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (717 ،.3/HR.MTV) (3 تشرين الثاني 1311 – 15 تشرين الثاني 1895).

.83 Shaked Gilboa, “Zikhron Ya’akov”, The Encyclopaedia Judaica, Vol. 21, p. .529

.84 أرشيف العثمانية (BOA)، وزارة الداخلية - قلم المكتوبات (391 ،.68/DH. MKT) (8 محرم 1313 – 1 تموز 1895)، الأمر الذي يجري الوقوف عنده هنا هو الضرر الذي لحق بالمالية بسبب زراعة هذه الأراضي وحصادها بشكل غير قانوني من قبل اليهود أكثر من احتلالها من قبلهم.

.85 من أجل هذا النوع من الأحداث التي وقعت في قرية الشجرة المرتبطة بقضاء طبريا، انظر: أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (717 ،.70/HR.MTV) (16 تشرين الثاني 1311 – 28 تشرين الثاني 1895)، ومن أجل وثائق البيع المزورة لأراضي الورثة الصغار للوفيات من عشيرة الدلايكة انظر: نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (732 ،.57/HR.MTV) (22 تشرين الأول 1320 – 4 تشرين الثاني 1904).

.86 من أجل محاضر التحقيقات التي تتضمن عددًا كبيرًا من العبارات العربية والعثمانية، انظر: أرشيف العثمانية (BOA)، وزارة الداخلية - قلم المكتوبات (83 ،.15/DH. MKT) (8 تشرين الثاني 1308 – 20 تشرين الثاني 1892).

.87 أرشيف العثمانية (BOA)، متفرقات يلدز - أوراق عرض الحال والجورنالات (27 ،.39/Y.PRK.AZJ) (3 أغسطس 1309 – 15 أغسطس 1893).

.88 قانون نامه الأراضي (صورة خط الهمايون، تقويم خانة العامرة، 1374 (1858)، ص12.

.89 من أجل نماذج إجراءات البيع، انظر: أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (732 ،.57/HR.MTV) (22 تشرين الأول 1320 – 4 تشرين الثاني 1904).

.90 انظر: أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (717 ،.82/HR.MTV) (18 جمادى الآخرة 1313 – 6 كانون الأول 1895).

.91 أرشيف العثمانية (BOA)، قصر يلدز - أوراق المعروضات الخصوصية (433 ،.133/Y.A.HUS) (24 جمادى الأولى 1320 – 29 أغسطس 1902).

.92 أرشيف العثمانية (BOA)، غرفة أوراق الباب العالي (197 ،.7958/BEO)، 23 ربيع الآخر 1310 –

14 تشرين الثاني 1892).

93. أرشيف العثمانية (BOA)، قلم واردات الصدارة (55 ,50/A.AMD). لم يُذكَر تاريخ التسجيل في الوثيقة، وقد كتب عليه في أثناء التصنيف 1271 (1854-55).

94. من هؤلاء الممثلين؛ إيلي شايد (وقد ذكر هذا الشخص باعتباره كاتب روتشيلد) وإميل فرانك الألماني زأوسوفسكي (Joshua Ossovetski). وزارة الداخلية - قلم المكتوبات (24 ,41/DH. MKT.) (1 شباط 1310 – 13 شباط 1895). انظر كذلك؛ Ariah Avneri، مرجع سابق، ص98.

95. أرشيف العثمانية (BOA)، قصر يلدز - أوراق المعروضات الخصوصية (433 ,133/Y.A.HUS.) (24 جمادى الأولى 1320 – 29 أغسطس 1902).

96. انظر على سبيل المثال: أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (.HR 743 ,6/MTV.) (29 تموز 1913).

97. أرشيف العثمانية (BOA)، وزارة الداخلية - قلم المكتوبات (24 ,47/DH. MKT.) (1 شباط 1310 – 20 شباط 1895).

98. أرشيف العثمانية (BOA)، معروضات ديوان الباش كاتب (64 ,128/Y.PRK.BŞK.) (11 تموز 1317 – 24 تموز 1901).

99. أرشيف العثمانية (BOA)، نظارة الخارجية - قسم المتنوعة (716 ,110/HR.MTV.) (عرض الحال المرسل من قبل مفتي غزة القديم محمد الحنفي الحسيني بتاريخ ربيع الثاني 1313 – أيلول/ تشرين الأول 1895).